

الفصل التاسع

الوضع السياسي في شطري اليمن

١٩٦٧-١٩٧٢م

تسلم القاضي الإيراني الحكم بعد حركة الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م وعملت الحركة النوفمبرية على محاولة إزالة ركام الحرب الأهلية من منطق المصالحة بين الإماميين والجمهوريين، وكان للدولة السعودية دور كبير في تقريب وجهات النظر بين المتصالحين والعمل على تصفية الراديكاليين الرافضيين لمبدأ المصالحة، وضربت الفوضى السياسية أطنابها في الشمال، وبتولي القاضي عبد الله الحجري رئاسة الحكومة تم التوقيع في عهده على الاتفاق بالتخلي للسعودية عن مناطق نجران، وعسر، وجيزان، من ثم تدهور الوضع السياسي وجرت تحركات تخريبية في المناطق الوسطى من اليمن الشمالي.

ومع بداية ١٩٧٣م قلت زمام الأمور على الرئيس الإيراني على إثر التسريجات لكثير من القادة العسكريين، وتم تصفيات في الجيش، وقامت حركات مسلحة فقتلت الأبرياء، ونسفت المنازل، وفجرت الطرقات من هذه الأعمال ما نسبت إلى الحكم اليساري في جنوب اليمن. وللحقيقة فقد كان السبب هو الظلم الذي يتحمل جزء كبير منه المشايخ ضد رعاياهم، والمحافظون في الألوية، ومدراء النواحي الذين أصبحوا في مجموعهم جباة لا مصلحين، وجهلاء في تعاملهم مع العامة، مما ولد الضغينة والكراهية والذي زاد الطين بلة تفشي الرشوة، والفوضى الإدارية، وضياع العدالة، فكان تنظيم المستضعفين من اليسر لصالح القوى السياسية المعارضة، فكونوا مجاميع تخريبية عملت على زعزعة الاستقرار، وتصفية العناصر الرافضة لمسألة التخريب، وقد استخدموا كقوة (ميليشيا) تعمل على تنفيذ ما يكلفون به حتى في حروب ليس لهم بها حول ولا طول، في عمان، في الحبشة، في أفغانستان، فقد كانوا متاع الأقوياء يلعبون بهم كما يشاؤون.

ونتيجة هذه الأعمال التخريبية أصبح كل مواطن معرضاً للإعدام بحجة أنه (مخرب) إذا جاءت به وشاية من شخص له عنده مصلحة، أو دين، واختلطت المفاهيم، وأعدم كثيرون، وعمت الفوضى، وبقيت صنعاء وحدها آمنة، وتحرك القاضي الحجري مع الجيش لضرب مناطق القوى "المخرية" في عنف، واستتب الأمن من جديد، على أن القوى الوطنية لم تستسلم، وتوجه القاضي الإيراني إلى اللاذقية للاستجمام، ومن هناك أرسل استقالته، وكانت هذه مفاجأة صنعاء، وأمر الحجري بطي الاستقالة وتضامن مع القاضي الإيراني الشيخ سنان أبو لحوم محافظ محافظة الحديدة وهو في ذلك الحين من أقوى شيوخ القبائل والذي يستقطب عدداً كبيراً من القوى الوطنية في البلاد، ولحق بالإيراني لتقديم استقالته من كل مناصبه، المحافظة، وعضوية المكتب السياسي للاتحاد الوطني وعضويته من مجلس الشورى، مجمداً قواته السياسية، وقواته داخل الجيش المتمثلة في ضباط بيت أبو لحوم^(١).

واجتمعت القوى الوطنية في مجامعها، وبدأ مجلس الوزراء يبحث عن حل، وقر الرأي أن حركة التصحيح باتت واجبة لاسترضاء الإيراني، ولوقف قطار الفوضى والفساد، وتقرر أن يذهب وفدان حكومي وشعبي إلى اللاذقية لمقابلة الإيراني ويفوضان إليه حل الأمور، وقبل الإيراني العودة مقابل شروط ثلاثة :-
أولاً: يعدل الدستور فتلغى المادة التي تنص على تشكيل المجلس الجمهوري، وتعتمد مادة جديدة تقوم بنظام جمهوري ورئيس واحد للجمهورية.

ثانياً: تأليف حكومة وطنية تنقيد في الدرجة الأولى بالسياسة اليمنية التقليدية التي لا تميل إلى يمين أو يسار، ولا تلتزم بأي معسكر عربي.
ثالثاً: التزام الحكومة الجديدة بالتصحيح المالي والإداري وتطوير الجيش، ومنح القوى الشابة والثقفة المراكز الحساسة في الدولة.

ومن ثم توجه القاضي الإيراني إلى الجزائر لحضور مؤتمر عدم الانحياز، وعقدت في الجزائر قمة ثلاثية بين الإيراني ويومدين والقذافي، تم فيها التفاهم على

(١) سجل العالم العربي، مصدر سابق، المجلد ٢ (١٩٧٣)، ص ٧٨٠.

استمرار محادثات الوحدة بين اليمنيين شمالاً وجنوباً، واستمرار الممثلين الشخصيين للرئيسين إلى جانب ممثل الجامعة العربية. بعد القمة الثلاثية عقدت قمة ثنائية بين القاضي الإيراني، وسالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الجنوبي، وكان بيان مشترك يقول بوجوب استمرار محادثات الوحدة بين الشمال والجنوب بمباركة الجامعة العربية وتحت إشرافها^(١). وعاد القاضي الإيراني إلى صنعاء بعد غياب استمر حوالي ثلاثة أشهر.

... أما الشطر الجنوبي من اليمن فقد أمتت الدولة كل شيء وفرضت زيادة ساعات العمل، وخفضت الأجور، وفرضت مظاهرة شبابية من أعضاء تنظيم الجبهة القومية بالمطالبة بذلك، والساعات الزائدة لا حساب لها، وفي الريف اتصلت الدولة بالفلاحين وحرضتهم على أصحاب الأراضي، ووزعت عليهم السلاح ودعتهم إلى الانتفاضة فهاجموا أصحاب الأراضي وقادوهم إلى سجون الدولة واستولوا على الأرض^(٢).

وفي الجانب الاجتماعي اجتمع المكتب السياسي للتنظيم السياسي، الجبهة القومية وقرر أن يحدد عمليات الطلاق والزواج من أكثر من امرأة ووضع التشريع وصدر قانون الأسرة..

... القانون يتحدث عن الزواج على أنه عقد بين رجل وامرأة متساويين في الحقوق والواجبات، والخطبة غايتها توفير الظروف الملائمة للزواج، وأن لا يقل عمر الزوج عن (١٨ عاماً) والزوجة عن (١٦ عاماً) ولا يجوز الزواج من ثانية إلا بإذن كتابي من المحكمة الجزائية المختصة، وإلا إذا ثبت عقم الزوجة أو إصابتها بمرض مزمن، ويشترك الزوجان في تحمل نفقات الزواج وتوفير متطلبات المنزل، ولا يجوز أن يزيد المهر عن مائة دينار، يتشارك الزوجان في تحمل نفقات البيت ونفقة أطفالهما ويمنع الطلاق من طرف واحد.

(١) سجل العالم العربي، مرجع سابق، ص ٧٨١.

(٢) سجل العالم العربي، مرجع سابق، ص ١٤١٦ "تحقيق جريدة النهار"

... والثورة في "عدن" التي انتجت فقراً لكنها أمنت مع الفقر المسكن (لأنه مؤمم ومتوافر) والتعليم (بالمساعدات الخارجية) والماء والكهرباء^(١).

وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هي أكثر الدول العربية تطرفاً ويسارية وماركسية ولينينية، حتى الإنجازات التي كانت مدعاة للفخر كان يطلق عليها اسم لينيني (من مزرعة لينين) في المحافظة الثالثة إلى (حي لينين) في خور مكسر إلى "لينينيات" عدة في مختلف أنحاء الجمهورية ومحافظاتها الست.

ومرت "عدن" بأزمة اقتصادية حادة وذلك للنقص الشديد في الموارد، وببطء النمو الاقتصادي الذي كان قائماً على تجارب الآخرين دون النظر لخصائص الاقتصاد في الجنوب وطبيعته، ومن أسباب تدهور الاقتصاد الزراعي:

أولاً: أن قانون الإصلاح الزراعي والذي تمثل في مصادرة أدوات الإنتاج البسيطة والاستيلاء على الأرض البور، وتحريض الفلاحين على مصادرة كل شيء حتى الحيوانات مما أثار الرعب لدى الملاك الصغار فتركوا الأرض التي كانوا يساهمون في إنتاجها بنصيب كبير.

ثانياً: الانتقال من علاقات الإنتاج في الريف القائمة على نظام المحاصصة إلى الملكية التعاونية الجماعية، وقد قلت صادرات الثروة السمكية عما كانت عليه في الماضي نتيجة سوء الإدارة، وعدم إعداد كوادر متخصصة بذلك. الجانب الثاني ما أضره النظام في عدن من تأميمات للمساكن والمؤسسات لم تقم الدولة بصيانتها أو ترميمها وأصبحت آيلة للسقوط^(٢).

(١) سجل العالم العربي، مرجع سابق، ص ١٤٢٠.

(٢) عبد الفتوي مكاوي، مرجع سابق، ص ٢٩٧.